وبالنسبة لمشاركة القطاع الخاص في الخدمات الطبية، تشير بيانات وزارة الصحة إلى ازدياد حجم الخدمات المقدمة من القطاع الخاص في المملكة بشكل عام وفي الرياض خاصة، ويبين الجدول الآتي مشاركة القطاع الخاص في القطاع الصحي بالرياض حتى نهاية العام ١٤٣١هـ.

الخدمات الطبية للقطاع الخاص في الرياض ١٤٣٢هـ[١]

البيان	المشافي	الأسرة	المجمعات	عيادات خاصة	عيادة شركة	مختبر	مركز علاج طبيعي	محل نظارات	مركب أسنان	صيدليات
الرياض	٣١	٣٨٥٢	٦٨٦	٤٦	٠	٢٠	١٩	٦٢٧	١٥	١٨٠٤
المملكة	١٣٠	١٣٢٩٨	١٩٨٧	١٩٨	١٣٥	٨٤	٥٩	١٧٧٠	٩٢	٦٣٧٣
النسبة للمملكة (٪)	٢٤	٢٩	٣٥	٢٣	٠	٢٤	٣٢	٣٥	١٦	٢٨

قطاع الخدمات المالية والمصرفية:

يعدُّ قطاع الخدمات المالية والمصرفية من القطاعات الاقتصادية الهامة بالنسبة للقطاع الخاص لما يوفّره من فرص استثمارية متجددة، من خلال إحداث الفروع الجديدة للمصارف التجارية القائمة أوالجديدة. أو من خلال ما سيتيحه مركز الملك عبدالله المالي الذي يقام في مدينة الرياض والذي سيضم مختلف المؤسسات المالية المحلية والأجنبية وفي شتى نشاطاتها.

بلغ عدد المصارف التجارية التي تقدم الخدمات المالية والمصرفية للمواطنين والمقيمين في المملكة حتى نهاية عام ١٤٣٢هـ ثلاثة وعشرين مصرفاً، بما في ذلك فروع خارجية لمصارف عربية وأجنبية (بنك الخليج الدولي، الإمارات، الكويت الوطني، مسقط، البحرين الوطني، بي أند بي باريبا، جي بي مورجان، ودوتشيه بنك) مما يكسبها ثقلاً اقتصادياً هاماً، وبهذا تعد مدينة الرياض مركزاً مالياً هاماً للاستثمار في أنشطة القطاع المالي والمصرفي، كما تهدف الرؤية الاستراتيجية للرياض في المخطط الإستراتيجي الشامل أن تكون مركزاً مالياً وتجارياً مزدهراً، ما يتيح فرصاً استثمارية رائدة واستراتيجية للقطاع الخاص.

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات:

أضحت الاتصالات وتقنية المعلومات من العوامل الرئيسة في تنمية وتطور المجتمعات، كما أصبحت المعلومات والمعرفة من عوامل الإنتاج الرئيسة في الاقتصاد الحديث، حيث يقوم هذا القطاع بدور الميسر والمحفّز لتطور الكفاءة والإنتاجية في القطاعات الأخرى، وغدت التجهيزات الأساسية للاتصالات وشبكة الإنترنت بمثابة الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة، التي بدأت في التحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

لقد شهد قطاع الاتصالات بالمملكة عموماً وفي مدينة الرياض خاصة تغيرات جوهرية بعد تخصيص هذا القطاع وإنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي مقرها مدينة الرياض، وبدأ التوجه واضحاً نحو مجتمع المعلومات والمعرفة من خلال (برنامج الحكومة الإلكترونية) الذي يستند إلى الخطة الوطنية لتقنية المعلومات والتي تتضمن[٢]:

- توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع.
- توفير بيئة تعليمية وتدريبية تتضمن حصول غالبية السكان على المهارات المطلوبة للتعامل مع تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات.
- بلوغ القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مستوى متقدماً في استخدام تطبيقات تقنية المعلومات.
- أن يصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل.

وانطلاقاً من سياسات الدولة في مجال قطاع الاتصالات والمعلومات القائمة على تشجيع الاستثمار في صناعة الاتصالات والمعلومات، وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص على استخدام تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات لاسيما في التجارة الإلكترونية فقد أعلنت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وبالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عن تنفيذ فكرة إنشاء مدينة لتقنية المعلومات والاتصالات في مدينة الرياض على مساحة ٨٠٠ ألف م٢ من أرض تابعة للمؤسسة العامة للتقاعد التي تعد صاحبة هذا المشروع والمستثمر الفعلي له. وستشكل هذه المدينة من الناحية الاقتصادية بعداً اقتصادياً كبيراً وبوابة للمنشآت التجارية والصناعية للدخول في السوق المفتوح على المستويين الإقليمي والدولي.

وستكون مدينة تقنية المعلومات والاتصالات بيئة فعالة لجذب الاستثمارات الخارجية والشركات العملاقة في مجال المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من تقنيات.

(١) استمد هذا الجدول من الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية الثامنة، ١٤٢٥-١٤٢٩هـ.